مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٨ ع٣، ص ص: ٢٦٩-٢٨٨ (أكتوبر/نشرين الأول ٢٠١٥م)
DOI: 10.4197 / Islec. 28-3.8

# مراجعة علمية لكتاب:

***Hugues Martin-Sisteron: Finance Islamique et Financement de projets en France*,** préface d'Alain Couret, Paris: IRJS Editions, Collection: Ethique et normes de la finance, 2012. pp. 464.

## (هوغ مارتان سيسترون: التمويل الإسلامي وتمويل المشاريع في فرنسا)

**مراجعة: عبدالرزاق سعيد بلعباس**
*أستاذ مشارك - معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز*
*جدة - المملكة العربية السعودية*

**المستخلص**: تعرض هذه المراجعة كتاب "التمويل الإسلامي وتمويل المشاريع في فرنسا"، من تأليف هوغ مارتان سيسترون، وأصله رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة باريس الأولى بونتيون السوربون عام ٢٠١١م. يتمحور موضوع الكتاب حول كيفية هندسة المنتجات الإسلامية في تمويل المشاريع التي يتم جزء منها بالطريقة التقليدية القائمة على الاقتراض بالفائدة الربوية، والجزء الآخر بالطريقة الشرعية. مما يعني النظر إلى التمويل الإسلامي ليس كبديل، وإنما كمُكمِّل للتمويل التقليدي.

**تعريف بمؤلف الكتاب**(١)

مؤلف الكتاب قانوني فرنسي، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص بأطروحة عنوانها "تكييف متطلبات النظام الأخلاقي الإسلامي لعمليات تمويل المشاريع: آفاق للقانون الفرنسي"، من جامعة باريس١ بونتيون السوربون

(١) يمكن الاطلاع على السيرة الذاتية الكاملة للمؤلف على الرابط الإلكتروني التالي:
https://cenf.univ-paris1.fr/fileadmin/Chaire_CENF/equipe/cv_equipe/CV_Hugues_MARTIN-SISTERON.pdf

عام ٢٠١١م، تحت إشراف ألان كوري (Alain Couret)، وهي أصل هذا الكتاب[٢] نشره معهد البحوث القانونية لجامعة باريس الأولى بونتيون السوربون؛ سلسلة: كرسي أخلاقيات وضوابط التمويل الذي أنشأته الجامعة نفسها بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز ويعمل المؤلف منذ عام ٢٠١١م في مكتب دولي للمحاماة (White & Case LLP) [٣]، بعد أن شغل منصب مكلف بمهمة في كرسي "أخلاقيات وضوابط التمويل" خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١١م، في المكتب الثقافي بقنصلية المملكة العربية السعودية بباريس.

سألت المؤلف عن سر اهتمامه بالتمويل الإسلامي على هامش الندوة الدولية "إلى أبعد من الأزمة: التمويل الإسلامي في النظام المالي الجديد"، التي نظمها المركز السعودي الإسباني للاقتصاد والتمويل الإسلامي، بالتعاون مع البيت العربي (Casa Árab)، وجامعة الملك عبد العزيز بمدريد في ١٦ و١٧ يونيو ٢٠١٠م[٤]، فأجابني أنه يُمثِّل بالنسبة إليه فرصة إضافية في عمله المستقبلي في المحاماة الدولية في مجال تمويل المشاريع. مما يؤكد إحدى النتائج التي توصل إليها سعد اللحياني في ورقته "هل يُسلِم الغرب اقتصادياً"[٥]، وهي أن اهتمام الغربيين بالتمويل الإسلامي لا يُعبِّر بالضرورة عن قناعتهم به. وتبعتها مقالة للوران فيل (Laurent Weill)، أستاذ التمويل بجامعة ستراسبورغ الفرنسية، يؤكد فيها أنه على إثر احتكاكه بالمهتمين بالتمويل الإسلامي، توصل إلى قناعة بأنهم ينقسمون إلى ثلاث فئات، هي: الجشعين (cupides) الذين يهتمون بالتمويل الإسلامي لدوافع مالية بحتة، والفضوليين (curieux) الذين يهتمون به بدافع الفضول العلمي، والمؤمنين (croyants) بأفضليته مقارنة بالتمويل التقليدي[٦].

**هدف الكتاب**

---

(2) Hughes Martin-Sisteron. *L'adaptation des exigences de l'ordre moral islamique aux opérations de financement de projet*: *perspectives pour le droit français*, thèse de doctorat en Droit privé, sous la direction d'Alain Couret, Soutenue en 2011 à l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, http://www.theses.fr/2011PA010281

(3) http://www.whitecase.com/

(4) **Jonathan Langton, Cristina Trullols,** and **Abdullah Q. Turkistani**. *Islamic Economics and Finance*: *A European Perspective*, London: Palgrave Macmillan, 2011.

(٥) **سعد اللحياني** (٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ) "هل يُسلِم الغرب اقتصاديا؟"، ضمن كتاب "حوار الأربعاء ١٤٢٩-١٤٣٠هـ (٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص٣٨٨.

(6) **Laurent Weill**. L'intérêt pour la finance sans intérêt: les 3C, *Les Cahiers de la finance islamique*, No. 4, 2014, pp. 3-6.

يهدف الكتاب إلى بلورة نموذج لهندسة تمويل المشاريع الكبيرة في فرنسا يتم من خلاله تمويل جزء منها بالطرق التقليدية والآخر بالطرق الإسلامية (ص١٢٠). فيتم تصميم المنتجات المالية بطريقة تُظْهِرُ – من حيث الشكل – مراعاة المعايير المفروضة (ص٢٨١) انطلاقًا من السؤال التالي: كيف يمكن تحقيق التعايش المتجانس بين متطلبات النظام الأخلاقي الإسلامي[٧] والقانون الفرنسي من خلال عملية تمويل مشترك للمشاريع –أي بتمويل إسلامي، وآخر تقليدي–، بحيث يكون الولاء للقانون الفرنسي على حد تعبيره (ص٢٨٣)؟ الحل الأنسب – في نظر المؤلف – هو نمذجة العقود الإسلامية تحت عقود مشابهة من القانون الفرنسي، بحيث يتم تحييد قيود النظام الأخلاقي الإسلامي (ص٤١١)، أي بتعبير آخر: التحايل على أحكام الشريعة الإسلامية عبر تركيبة معقدة. وهو ما يطرح إشكالية تصميم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية في الدول الأوروبية بين شكلية العقود ومقاصد الشريعة الإسلامية. فالغاية من تصميم المنتجات المالية الإسلامية – من الناحية النظرية -، هي تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الاقتصاد، أما العقود التقليدية - وإن تشابهت أحيانًا مع العقود الشرعية من حيث الشكل (ص١٣٦) –، فلها مقاصدها الخاصة بحيث تُخْتَزل وفق الاتجاه السائد في التكيف مع متطلبات السوق وقوانينه التي لا يمكن الحياد عنها قيد أنملة.

**التطبيقات الممكنة للتمويل الإسلامي للمشاريع في فرنسا**

لم يختر المؤلف هذا الموضوع بالصدفة، ففي عهد وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد (Christine Lagarde) كان يتداول بين المهتمين بملف التمويل الإسلامي في منظمة باريس أوروبلاس (Paris Europlace)، المكلفة بترقية تنافسية النظام المالي الفرنسي، أنه بإمكان التمويل الإسلامي أن يساهم في تمويل مشاريع كبرى في فرنسا[٨]، مثل مشروع الحرم الجامعي باريس سَاكْلِي[٩] Projet (Paris-Saclay Campus) ومشروع باريس الكبير (Project du Grand Paris) (ص١٥٤).

مما يجدر ذكره أنه ومنذ مجيء الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند لم يصبح التمويل الإسلامي من أولويات الحكومات الفرنسية المتعاقبة. فتم التخلي عنه بشكل

(٧) المقصود هنا هو أحكام الشريعة الإسلامية.

(8) Gilles Saint Marc. Paris, le nouveau centre de la Finance Islamique en Europe, Conférence à l'Université de Lyon, 20 novembre 2009, p. 13- 14.

(٩) سَاكْلِي: بلدية فرنسية تقع على نحو تسعة عشر كيلو متر جنوب غرب باريس في مقاطعة الإيسون (département de l'Essonne).

يثير الدهشة. وفي المقابل تمَّ إصدار قانون - في وقت قياسي- يسمح باحتضان التمويل القائم على الحشد (crowdfunding) الذي ظهر في الدول الأنجلوساكسونية. فكأن الحكومة الإشتراكية الفرنسية باتت تتحسَّس من أي شيء له علاقة بالشريعة الإسلامية من قريب أو من بعيد، بينما تتشرف باحتضان طرق التمويل البديلة التي نشأت في الدول الأنجلوساكسونية.

يتمثل مشروع الحرم الجامعي باريس سَاكْلِي في تطوير مبتكر لحرم جامعي في منطقة باريس سَاكْلِي[١٠]. أما مشروع باريس الكبير فيتمثل في بناء مترو جديد تحت الأرض قدرت تكلفته بـ٢٢ مليار و٦٢٥ مليون يورو[١١]. وهذا يعني وجود حصة من التمويل ذات طابع تقليدي قائمة على الاقتراض بالربا، وأخرى ذات طابع إسلامي مثل المشاركة المتناقصة، حيث يمنح فيها المتمولون الحق للشريك في الإحلال بدلاً عنهم في الملكية، من خلال دفعة واحدة أو على دفعات متتالية حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وطبيعة المشروع، وحساسيته من الناحية الجيواقتصادية في نظر سلطات البلد المستضيف للاستثمار، بالنظر إلى خطورته على الأمن القومي على مستوى القطاعات التكنولوجية الاستراتيجية.

**خطة الكتاب**

يتضمن الكتاب فهرس موجز، وتقريظ، ومقدمة (ص١-٢٥)، وثلاثة فصول (ص٢٧-٤١٢)، وخاتمة (ص٤١٣-٤١٥)، وملحقات للمؤسسات المستخدمة في الرسالة (ص٤١٧-٤١٨)، وأخرى لمؤسسات تمويل المشاريع (ص٤١٩-٤٢٠)، وقائمة للمصطلحات الفنية (ص٤٣١-٤٣٦)، وفهرس للأسماء (ص٤٣٧-٤٤٤)، وقائمة للمراجع (ص٤٤٣-٤٥٩)، وجدول مفصل لمحتويات الكتاب (ص٤٦١-٦٦٤).

**الفصل الأول: السياق الإسلامي والنظام الأخلاقي كآلية لحماية المتعاقدين وفق أحكام الشريعة الإسلامية**[١٢] (ص٢٧-١٢٠).

**المبحث الأول:** النظرات الأولى[١٣] (صورة عامة عن التمويل الإسلامي).

**المبحث الثاني:** مصادر الشريعة الإسلامية[١٤].

**المبحث الثالث:** الاقتصاد الإسلامي[١٥].

---

(10) http://www.campus-paris-saclay.fr/Vie-de-Campus/Construire-le-Campus/Le-projet

(11) http://www.societedugrandparis.fr/projet/les-couts-financements/financement-etabli

(12) Prolégomènes: le contexte islamique; l'ordre moral; instrument de protection du contractant en droit islamique.

(13) Premières vues.

(14) Les sources de la chari'a.

(15) L'économie islamique.

**المبحث الرابع**: المبادئ والمحظورات[١٦].

**الفصل الثاني: رصد العوائق التي تثقل عملية التمويل**[١٧] (ص١٢١-٢٨١).
**المبحث الأول**: تعدد التركيبات القانونية: تمويل المشاريع والتمويل الذاتي[١٨].
**المبحث الثاني**: هيكلة العلاقات التعاقدية بين الشركاء التقليديين والمسلمين[١٩].
**المبحث الثالث**: النموذج الاقتصادي والمالي: تحليل مخاطر مشاريع الاستثمار[٢٠].
**المبحث الرابع**: النموذج التعاقدي: تغطية الاستثمار بين المقرضين التقليديين والمسلمين[٢١].

**الفصل الثالث: تجاوز العوائق: محاولة لنمذجة عقود تمويل المشاريع**[٢٢] (ص٢٨٣-٤١٢).
**المبحث الأول**: مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي[٢٣].
**المبحث الثاني**: مرحلة بناء مشروع الاستثمار[٢٤].
**المبحث الثالث**: مرحلة استغلال مشروع الاستثمار[٢٥] المقاربة القانونية في التعامل مع أدوات التمويل الإسلامي.

من خلال تتبع محاولات الدول الأوروبية لإدراج التمويل الإسلامي في نظمها المالية القائمة، تبيّن وجود طريقتين رئيسيتين، هي:

**الأولى**: الاقتصار على الإطار القانوني القائم من خلال صياغة أدوات التمويل الإسلامي قياسًا على أدوات مالية تقليدية مشابهة من حيث الشكل.

**الثانية**: استخدام إطار تشريعي قائم (véhicule législatif) يمكنه احتواء أدوات التمويل الإسلامي، كنظام الأدوات المالية المحدد بموجب المادة لـ ٢١١-١ من القانون النقدي والمالي (Code monétaire et financier)، أو نظام العقود القائمة

(16) Les principes et les interdictions.
(17) Recensement des contraintes pesant sur l'opération.
(18) La pluralité des montages juridiques: financement de projet et cofinancement.
(19) La structuration des rapports contractuels entre les partenaires conventionnels et islamiques.
(20) Le modèle économique et financier: l'analyse des risques du projet d'investissement.
(21) Le modèle contractuel : la couverture d'investissement entre les prêteurs conventionnels et islamiques.
(22) Le dépassement des contraintes: essai de modélisation des contrats.
(23) Les principes de la charia en droit français.
(24) La période de construction du projet d'investissement.
(25) La période d'exploitation du projet d'investissement.

على الثقة (régime de fiducie) الذي أدرج ضمن القانون المدني الفرنسي رقم ٢٠٠٧-٢١١ بإدخال بعض التعديلات الطفيفة[٢٦].

وقد انتهج المؤلف المقاربة الأولى تأسيًا بما طرحه جيل سان مارك – رئيس لجنة التمويل الإسلامي في منظمة باريس أوروبلاس (Paris Europlace) سابقًا - في مائدة حوار بمجلس الشيوخ الفرنسي[٢٧]. وهو ما يطرح تساؤلاً عن إضافته العلمية من حيث الجوهر مقارنة بالأطر المعرفية السائدة على مستوى لجنة التمويل الإسلامي في منظمة باريس أوروبلاس ووزارة الاقتصاد الفرنسية. فرسائل الدكتوراه عن التمويل الإسلامي المعدة في الجامعات الغربية العريقة – مثل هارفرد والسوربون -، على نقيض الاعتقاد السائد وسط الاقتصاد الإسلامي، ليست بالضرورة أفضل من تلك المعدة في الجامعات العربية، لأن العبرة ليست بالجامعات التي تُعدُّ فيها الرسائل، ولا بجنسية كاتبيها، أو لغتها، أو الأساليب الكمية المستخدمة فيها، وإنما بالأصالة والإضافة العلمية الجديرة بالاهتمام.

**ماهية الاقتصاد الإسلامي والوضعية المعرفية**

يرى المؤلف أن الاقتصاد الإسلامي هو شكل من أشكال نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وأن مقصده العام هو العدالة الاجتماعية (ص٩٣). مما يكشف عن وضعيته المعرفية القائمة على تصور مؤداه أن النظام الرأسمالي هو آخر ما يمكن أن يتوصل إليه التطور البشري، كما قرر ذلك مؤرخ الاقتصاد الفرنسي فرنان برودل (Fernand Braudel)[٢٨]، وأن "الإسلام لا يشكل عائقًا للرأسمالية واقتصاد السوق" (ص٧٠). ومقتضى ذلك أن الرأسمالية والأنظمة المنبثقة عنها هي النموذج الذي يُوجب على ما سواه من النماذج أن يتكيف معه ويحدد هويته من خلاله بطريقة أو أخرى. وهو ما يُفسِّر الخلفية التي انطلق منها المؤلف في بداية كتابه، وهي ضرورة ولاء النظام الأخلاقي الإسلامي (ordre moral islamique) للقانون الفرنسي، أي تكييف أحكام الشريعة الإسلامية مع قواعد ومعايير القانون الفرنسي.

---

(٢٦) **عبدالرزاق بلعباس** (٢٠١٠م) إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، ضمن كتاب "*حوار الأربعاء* ١٤٣٠-١٤٣١ه (٢٠١٠-٢٠٠٩م)، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص١٤٨.

(27) **Gilles Saint-Marc**. *Finance islamique et droit français*, Tables rondes organisées par la Commission des Finances du Sénat « *La finance islamique en France*: *quelles perspectives ?* », 14 mai 2008, p. 7.

(٢٨) لنقد هذه الأطروحة، راجع: **جاك غودي**. *سرقة التاريخ*، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٠م، ص ص: ٢٧٥-٣٦٢.

**مبادئ التمويل الإسلامي ومميزاته**

ويرى المؤلف أيضًا أن مبادئ التمويل الإسلامي الأساسية تتمثل في تحريم الربا، والمشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الغرر والقمار، وإيتاء الزكاة، والرقابة الشرعية[٢٩]، وحرمة الاستثمار في أنشطة تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية (ص٣٨). مما يعزز فكرة أن الشريعة الإسلامية تُشكِّل عائقاً للنشاط التمويلي.

فالتمويل الإسلامي يرتكز في نظره على أربعة مبادئ سلبية (المحرمات) وثلاثة مبادئ إيجابية (المباحات). وهو استنتاج يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر باعتبار أن جوهر المسألة لا يكمن في عدِّ المحرمات والمباحات، باعتبار أن المحرمات قليلة جداً مقارنة مع الطيبات، كما لا يخفى على كل ذي بصيرة درس الإسلام بعمق وموضوعية، وإنما في ثقل كل مبدأ. لذلك تنوعت آراء الباحثين والخبراء الماليين حول الركائز الأساسية للنموذج المالي الإسلامي. فيرى بعضهم أن أكثر ما يُمثِّله هذا النموذج من حيث الثقل المعرفي (epistemological weight) هو: تحريم الربا؛ بينما يرى آخرون المشاركة في الربح والخسارة، وفئة ثالثة ترى تحريم المجازفة، وفئة رابعة ترى تحريم الغرر، وفئة خامسة تشير إلى ارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي[٣٠]. وهذه مسألة دقيقة يصعب إدراكها من قبل غير المهتم بفلسفة العلوم، وهي تقع في المقام الأول على عاتق الأستاذ المشرف على رسالة الدكتوراه.

**الهدف من الهندسة المالية الإسلامية**

يرى مؤلف الكتاب أيضاً أن الهدف من تصميم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو الالتفاف على حرمة الربا وتحييدها (ص١٠٥)، أو التحايل عليها وفق لغة الفقهاء. وهو بذلك يتفق مع المقاربة التي تتعامل مع المنتجات المالية الإسلامية من الناحية القانونية والضريبية "كما لو أنها قائمة على الفائدة الربوية" (as if it were interest). وهو أسلوب تنتهجه سلطات الإشراف البريطانية، بحيث

---

(٢٩) من الغريب أن يعد المؤلف الرقابة الشرعية من مبادئ التمويل الإسلامي، وهي في الحقيقة إجراء تنظيمي. فالأصل هو مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

(30) **Abderrazak Belabes**. Epistémologie des principes de la finance islamique, *Cahiers de la finance islamique*, No. 2, 2009, pp. 5-11.

يتم هيكلة المنتجات المالية الإسلامية لكي تكون لها خصائص اقتصادية مماثلة للصيغ التقليدية القائمة على المداينة الربوية(٣١).

وهذا منهج مشروع في الفقه الإسلامي – حسب تصور المؤلف –، باعتبار أن مصادره تميّز بين عدالة الشارع وعدالة المكلفين. فمقصد العقد (*intention auctoris*) – في تقديره – من مهام الشارع الذي يتولى السرائر. أما شكل العقد فهو من مهام عدالة المكلفين (ص١٠٦). مما يكشف عن مقاربة القانونيين الأوروبيين في هيكلة المنتجات المالية الإسلامية. وهو تصور يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر لأن قصد المكلف في العمل يجب أن يكون موافقا لقصد الشارع، وإلا كان باطلاً(٣٢).

**إيجابيات الكتاب**

كل عمل بشري له إيجابيات ونقائص، والكمال لله وحده سبحانه وتعالى. ومن إيجابيات الكتاب ما يلي:

- التطرق إلى موضوع تمويل المشاريع الذي يعتمد على تمويلات تقليدية وأخرى إسلامية، وتطبيق ذلك على فرنسا.
- الكتابة بلغة سلسلة تجذب القارئ.
- عدم الإسهاب في شرح المفاهيم، والاقتصار قدر الإمكان على ما هو ضروري.
- ضبط بعض المفاهيم الأساسية في الفقه الإسلامي مثل، السنة، حيث عرفها بناءً على مراجع عربية مترجمة إلى الفرنسية: بأنها كل أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم–، وما أُثِرَ عنه من أفعالٍ، وما سجِّل من إقرارٍ (ص٥٤)، والأصح أن يقال: ما صح عنه من أقوال وأفعال وتقريرات.
- التمييز بين توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات (ص٧٤). لكنه لم يستوعب أن الإقرار بأن الله هو الخالق المالك الرازق، يستلزم الالتزام بأحكامه وعدم التحايل عليها.

---

(31) **HM Tresaury**. *Consultation on the legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk)*, London, December 2008, p. 3; **HM Tresaury**. *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk)*: *Summary and Responses*, London, October 2009, p. 5.

(٣٢) لاحظ هنا أن من أهداف عرض كتب الغربيين عن التمويل الإسلامي – إلى أبعد من التعريف بها وعرض أهم محاورها–، هو رصد الشبهات التي تثار عن الشريعة الإسلامية والتصدي لها بعمق وموضوعية.

• تأكيده على أن المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي هي: القرآن والسنة والإجماع والقياس (ص٦٧).

• ربط التمويل الإسلامي بالمنظومة المعرفية الأم، وهي الاقتصاد الإسلامي، بغض النظر عن النتيجة التي توصل إليها، وهي أن الاقتصاد الإسلامي هو شكل من أشكال نظام اقتصاد السوق الاجتماعي.

**ملاحظات جوهرية**

يظهر من خلال المقدمة صعوبة بعض الباحثين في التمويل الإسلامي من الأوروبيين - بالرغم من نواياهم الحسنة – عن التخلي عن مركزيتهم الثقافية (eurocentred approach) عند التطرق إلى الآخر، الذي لا ينتمي إلى فضائهم أو نطاقهم الحضاري (cultural space) [٣٣]. وهو ما دفع المؤلف إلى اعتبار الشريعة الإسلامية بأنها قانون (loi) وعائق (constraint)، والتمويل الإسلامي بأنه تمويل خلقي (ethical)، وصيغ التمويل الإسلامي بأنها عقود قائمة على الإيمان (faith-based contracts). وهذا يستلزم تعقيبًا على النحو التالي:

• إن الشريعة الإسلامية هي من عند الله سبحانه وتعالى، أما القوانين فهي من وضع البشر. فلا ينبغي إطلاق إسم القانون على الشريعة الإسلامية تفاديًا للبس والإبهام.

• إن اعتبار الشريعة الإسلامية عائقاً؛ تعبير يحتاج إلى إعادة نظر، فهي مبنية على تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومن ترك شيئا لله عوضه الله خيراً منه عاجلاً أم آجلاً.

• إن تصنيف التمويل الإسلامي بأنه تمويل خُلقي، يدل على عدم الإلمام بالخلفيات المعرفية لهذا المصطلح باعتباره يقتصر على التقليل من سلبيات النظام الرأسمالي على مستوى المخرجات، لكنه لا يعيد النظر في مبادئه، على رأسها التعامل بالربا، وهو ظلم.

• إن وصف صيغ التمويل الإسلامي بأنها عقود قائمة على الإيمان مسلك قد يؤدي إلى تمييع أحكام الشريعة الإسلامية. فقد يوصف مسلم بأنه يتعامل بالعينة أو

---

(٣٣) هذه الملاحظة تخص أيضاً بعض المسلمين الذين يحللون الأحداث والوقائع بناء على ثنائية "نحن وبقية العالم"، التي تُستَحضر في المخيلة وينهل منه الخطاب الأيديولوجي، كما أظهر ذلك إدوارد سعيد (١٩٧٨م) في كتابه المشهور "الإستشراق"، ومن سار على دربه مثل تزفيتان تودوروف (Tzvetan Todorov, 1992) في كتابة "نحن والآخرون". والمطلوب هو تحليل الظواهر والوقائع بكل تعقيداتها وتشعباتها، وعدم اختزالها في ثنائيات عقيمة لا تسمن ولا تغني من جوع، وتُكرّس السطحية في التفكير.

التورق بدافع الإيمان، لكن المسألة الجوهرية هي مدى توافق التصرفات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ومما هو جدير بالملاحظة أن المؤلف يشير بعد ذلك إلى "أن المجتمعات المعاصرة هي مجتمعات معقدة تتطور فيها مكانة الدَّيْنِ تحت تأثير التغييرات الاجتماعية" (ص٣٠). فالإسلام في نظره – وفقاً للمقاربة السائدة في علم الاجتماع – هو مجرد واقعة اجتماعية أو حدث اجتماعي (social fact)، وهو يعني عند المحققين من أهل العلم الاستسلام لله، والانقياد له سبحانه بتوحيده، والإخلاص له، والتمسك بطاعته وطاعة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، لأنه المُبلِّغ عن ربه جلّ وعلا. وهذا يدعو إلى التفريق بين أفعال المسلمين وما تحمله شريعة الإسلام من مبادئ ومقاصد، فما يظهر على أيدي بعض المسلمين عن حسن نية أو سوء قصد، لا يُنْسَب إلى الشرع، وإنما إلى فاعله. وحصيلته من الناحية المعرفية ضرورة مقارنة ما هو قابل للمقارنة فعلاً. فينبغي مقارنة المبادئ بالمبادئ، والمقاصد بالمقاصد، والنظريات بالنظريات، والتطبيقات بالتطبيقات.

لم يرجع المؤلف في مجال فقه المعاملات المالية، والاقتصاد والتمويل الإسلامي إلى مصادر باللغة العربية نظرًا لعدم معرفته لها، فاقتصر على مراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية كما يظهر في الشكل رقم (١). كما أنه لم يرجع إلى المصادر الأصلية، وإنما اكتفى بالرجوع إلى مصادر معاصرة كما أشار إلى ذلك ألان كوري في تقريضة للكتاب (صV)، بعد أن أشرف عليه في أطروحة الدكتوراه. وهو ما يتطلب إعداد كتب بالفرنسية متخصصة في قواعد التصرفات المالية ومقاصدها بأسلوب تربوي علمي يجمع بين الأصالة ومواكبة المتغيرات المتسارعة في تصميم المنتجات المالية وتطويرها، وعبارات وأمثلة يسهل على الناطق باللغة الفرنسية استيعابها.

**شكل (١). توزيع المراجع التي اعتمد عليها المؤلف باللغتين الفرنسية والإنجليزية**

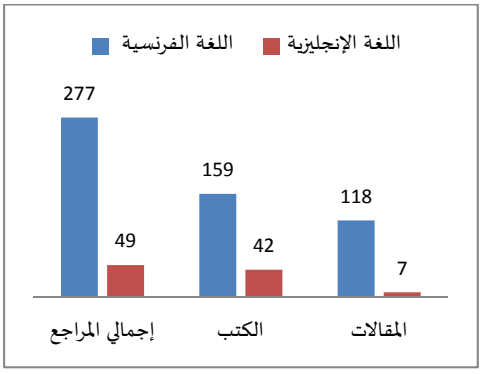

**ملاحظات فرعية**

وجد المؤلف – على غرار جل الباحثين في التمويل الإسلامي– صعوبة في ضبط مفهوم الغرر، فترجمه بالمجازفة (speculation)، والمخاطرة (risk)، وعدم التأكد (uncertainty)، والصدفة (hazard) (ص١٦؛ ٣٨؛ ٩٥، ٤٢٥). وأفضل ترجمة – ظهرت حتى الآن- هي كلمة (aléa) كما أشار المؤلف أحيانًا (ص١٦؛ ٤٢٥). هناك بعض الكلمات والعبارات المترجمة التي تحتاج إلى مراجعة تمَّ رصدها في الملحق (١)، وأخطاء كتابية (typo) تحتاج إلى تصويب كما يظهر في الملحق (٢).

إن هذه الملاحظات التي تم انتقاؤها بما يتناسب مع تطلعات الناطقين باللغة العربية من طلاب الدراسات العليا، وأساتذة، وباحثين في التمويل الإسلامي، لا تغض من شأن الكتاب ولا تنقص من قيمته، فهو يشكل إضافة مهمة في مكتبة التمويل الإسلامي باللغة الفرنسية. وبما أنه طبع ضمن سلسلة يشرف عليها كرسي "ضوابط وأخلاقيات التمويل" الذي أنشأته جامعة باريس الأولى بونتيون السوربون بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز، فمن الضروري مراجعة هذه الكتب قبل نشرها لتحسين مخرجاتها من ناحية ضبط الترجمة والمفاهيم الشرعية، بالإضافة إلى المفاهيم الفنية. على سبيل المثال ينبغي في هذه الحالة ضبط مفاهيم الهندسة المالية (inginiérie financière)، والتصميم (design)، والهيكلة (structuration)، والتركيب (montage)، والتطوير (développement)، والابتكار (innovation).

## المراجع

**أولاً: المراجع العربية**

**بلعباس عبدالرزاق** (٢٠١٠م) إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي، ضمن كتاب "*حوار الأربعاء* ١٤٣٠-١٤٣١هـ (٢٠١٠-٢٠٠٩م)، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ١٤٧-١٦٤.

**غودي جاك** (٢٠١٠م) *سرقة التاريخ*، نقله إلى العربية محمد محمود التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان.

**اللحياني، سعد** (٢٠٠٩م) "هل يُسلِم الغرب اقتصاديا؟"، ضمن كتاب "*حوار الأربعاء* ١٤٢٩-١٤٣٠هـ (٢٠٠٩-٢٠٠٨م)، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ٣٦٥-٣٨٨.

**ثانيًا: المراجع الأجنبية**

**Belabes, Abderrazak** (2009) Epistémologie des principes de la finance islamique, *Cahiers de la finance islamique*, No, 2, pp. 5-11.

**HM Tresaury** (2008) *Consultation on the legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk)*, London, December.

**HM Tresaury** (2009) *Legislative framework for the regulation of alternative finance investment bonds (Sukuk)*: *Summary and Responses*, London, October.

**Langton, Jonathan, Trullols, Cristina** and **Turkistani, Abdullah Q.** (2011). *Islamic Economics and Finance*: *A European Perspective*, London: Palgrave Macmillan.

**Martin-Sisteron, Hugues** (2011). *L'adaptation des exigences de l'ordre moral islamique aux opérations de financement de projet* : *perspectives pour le droit français*, thèse de doctorat en Droit privé, sous la direction de Alain Couret, Soutenue en 2011 à l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne.

**Martin-Sisteron, Hugues** (2012) *Finance islamique et financement de projets en France*, préface d'Alain Couret, Paris: IRJS Editions, Collection: Ethique et normes de la finance.

**Said, Edward** ([1978] 1980) *L'orientalisme*: *l'Orient crée en Occident,* Paris: Seuil.

**Saint-Marc, Gilles** (2008) Finance islamique et droit français, Tables rondes organisées par la Commission des Finances du Sénat « La finance islamique en France: quelles perspectives ? », 14 mai.

**Saint-Marc, Gilles** (2009) Paris, le nouveau centre de la Finance Islamique en Europe, Conférence à l'Université de Lyon, 20 novembre.

**Todorov, Tzvetan** (1992) *Nous et les autres,* Paris: Seuil.

**Weill, Laurent** (2014) L'intérêt pour la finance sans intérêt: les 3C, *Les Cahiers de la finance islamique*, No, 4, pp. 3-6.

## الملحق (١)
## ملاحظات خاصة بترجمة كلمات وعبارات عربية إلى الفرنسية

| الصفحة | الكلمة العربية | ترجمة المؤلف | الترجمة الأصوب |
|---|---|---|---|
| | أصول الفقه | Sources du droit musulman | méthodologie du droit musulman |
| 57 | القرن | époque | génération |
| 59 | المصلحة المرسلة | intérêt public | Intérêt qui ne résulte pas d'un texte précis l'affirmant ou la niant |
| 72 | الفلاح | bien-être | félicité |
| 96 | الزكاة | impôt religieux | aumône légale |
| 97 | المدح (أو التزكية) | appréciation | louange |
| 103 | ولي الأمر | sheikh | gouverneur |
| 113 | فقه المعاملات | jurisprudence commerciales, financières, politiques et économiques | jurisprudence des transactions |
| 423 | المال | propriété | biens |
| 423 | الدين | din | religion |
| 424 | فقه العبادات | qui a trait à la vie personnelle | jurisprudence des actes d'adoration |
| 425 | غرر | risque , hasard, incertitude, aléa | aléa |
| 427 | مجتهد | exégète | celui qui prononce une interprétation personnelle |
| 428 | صحابة | témoins de sa vie | compagnons |
| 428 | صلاة | invocation rituelle | prière |
| 428 | صوم | jeûne pratiqué durant le mois de ramadhan | jeûne |
| 429 | طلب | injonction | requête |

## الملحق (٢)
## أخطاء تحتاج إلى تصويب

| الصفحة | كتابة المؤلف | الكتابة الأصوب |
|---|---|---|
| 49 | zanniya | ẓannīyah |
| 51 | Jibil | Jibrīl |

| | | |
|---|---|---|
| aḥād | ahab | 56 |
| al-waḥid | Al-wahib | 56 |
| Muḥammad or Mohamed (in French) | Mahomet | 57 |
| al-istiḥsān | Al-istihspan | 59 |
| tabdhīr | tabthir | 88 |
| jahālah | jahl | 109 |
| fāḥish | fanish | 109 |
| yasīrah | yasir | 109 |
| nafaqah | nafaq | 110 |
| fiqh al- muʿāmalāt | mu'amalat al-fiqh | 113 |
| āyah | ayat | 424 |
| fiqh al-ʿibādāt | Fiqh al-badat | 424 |
| ḥīlah | hiyal | 425 |
| irādah | Iradat | 426 |
| murājahah : swap islamique | Muragaha swap : islamique | 427 |
| ribā al-nasīah: | Riba : an nassia | 428 |
| Economie islamique | Deconomie islamique | 432 |

Book Review

# Islamic Finance and Project Finance in France

Hugues Martin-Sisteron, Paris: IRJS Editions, 2012

**Reviewed by Abderrazak Said Belabes**

*Associate Professor, Islamic Economics Institute*
*King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia*
abelabes@kau.edu.sa

***Abstract***. This paper reviews a book titled "Islamic finance and project finance in France", written in French by Hugues Martin-Sisteron, which is originally a PhD thesis discussed at the University of Paris1 Panthéon Sorbonne in 2011, under the direction of Alain Couret. The theme of the book is centered on how to design and develop Islamic products in project finance; which a part is based on credit and other *Shari'ah* compliant financing in the French context. As a result, Islamic finance is considered as a complement and not as an alternate to conventional finance.

**د. عبدالرزاق سعيد بلعباس**

باحث وأستاذ مشارك بمعهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز، حاصل على شهادة مهندس في الإلكترونيك، والماجستير في القياس الاقتصادي، والدكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس. البريد الإلكتروني: abelabes@kau.edu.sa